العدد (1901) السنة الثامنة - الاثنين (6) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على جناح الطائر الأخضر...تذاكر سفر نافدة وحلقات روتين معقدة

هل تلحق العراقية بعجلة تطور الشركات المنافسة؟

تحفل الكثير من دول العالم العربي والعالمي بواجهات حضارية متنوعة تعكس جمالها ومدى تطورها، ولعل من أولى تلك الواجهات شركات خطوطها الجوية التي تحمل اسم البلد عنواناً مميزاً لها و تحرص على تقديم أفضل ما لديها من خدمات لتكون محط ثقة وإعجاب مسافريها، لكن الحال لا ينطبق على شركة الخطوط الجوية العراقية التي استخدمت منذ سنوات سياسة أخرى ليس فيها ما يجذب الزبون اليها بقدر ما يحمل من ذكريات لا تسر وتعقيد إجراءات وحجوزات السفر وعدم الالتزام بالمواعيد وأساليب حجز قديمة.

تحقيق / أفراح شوقي..... تصوير / احمد عبد الله

مدير مكتب للخطوط في بغداد: لا مقاعد شاغرة في طائراتنا ونسعى لتوسيع خطوط طيراننا

حجوزات عبر الانترنت

وصلتنا الكثير من الملاحظات والشكاوى حول عمل مكاتب النقل ومن زملاء ركبوا جناح العراقية وعادوا بحكايات مرّة وبعضها طريفة ومعظمها يدور حول التعامل غير المناسب معهم ليس ابتداءاً برحلة قطع تذاكر السفر عبر مكتبها الرئيسي في بغداد، وليس انتهاءً بساعات الانتظار الطويلة التي يقضونها في العادة لانتظار وصول العراقية الحبيبة والتي عادة ما تصيبهم بالخذلان وهي تخبرهم في اللحظات الأخيرة إن لا حجوزات شاغرة على متنها اليوم في حين أن تذاكر السفر المقطوعة ما تزال طرية بين أياديهم تنتظر أن تختم بختم المغادرة! والغريب ان العراقية لم تحرك ساكناً أمام منافساتها من الشركات العالمية المماثلة التي تستخدم وسائل تقنية وعلمية همها الأول خدمة المسافر وتسهيل إجراءات الحجز والسفر، عبر تقديم الخدمات طوال ٢٤ ساعة وإتاحة الحجوزات عبر الانترنت او حتى الـ((SMS في حين ان حجوزات شركة الخطوط العراقية تغلق أبوابها في الساعة الثانية عشرة ظهراً!.

(قضية العمولات)

عدد من أصحاب مكاتب السفر الأهلية في منطقة السعدون ادعوا بعد أن طلبوا عدم ذكر أسمائهم لأجل أن لا يتعرضوا للإقصاء،أن هناك أساليب معقدة وروتيناً قاتلاً تعمد إليه مكاتب شركة الخطوط العراقية بالنسبة للمسافرين، فهم يتركون المسافر لساعات طويلة للتأكد فقط من وجود مقعد شاغر له في الطائرة، بالرغم من قطعه تذاكر السفر ومؤشر عليها موعد حجزه وتأريخه، يقول احد أصحاب هذه المكاتب: من المفترض أن موظف القطع يعرف مسبقاً قدرة الطائرة الاستيعابية، فتبدأ بعدها رحلة البحث والاتصال بالسيطرات والمكاتب المجاورة لأجل التأكد من حجوزات شاغرة، وهناك حالة اخرى تتعلق بعدم تسهيل مكاتب الشركة العراقية لتأشيرات الحجز المطلوبة وتتذرع بأنها نفدت ولكننا نفاجأ بأن هناك حجوزات في مكاتب أخرى، والسبب واضح وهو الاتفاق المسبق مع تلك المكاتب لأجل إضافة عمولة يدفعها الزبون المضطر للسفر خلال مدة محددة! وتفسير ما يحصل كما اخبرني صاحب مكتب السفر: أن هناك بعض التذاكر يتم حجزها مسبقاً من قبل بعض العاملين في الشركة لأجل بيعها بسعر أعلى عند الحاجة لها. والقائمون على ذلك يعمدون أحياناً إلى سياسة اللعبة الأخيرة وهي تجربة المقاعد الشاغرة في الطائرة قبل موعد أقلاعها أو بعده بوقت قصير بسبب تأخر بعض المسافرين او ربما عدم قدومهم أصلاً لسبب ما، عندها فقط يتم إخطار المسافر الذي سبق ان حجز مقعداً له بإمكانية السفر!

المسافر آخر من يعلم!

يقول صاحب مكتب (....) للسفر والسياحة: الخطوط الجوية العراقية فقدت ثقة الزبون أو المسافر، ومعظم مشاكلنا معها تتركز في صعوبة الحجوزات، وعندما نطلب منها مقاعد للسفر يعتذر الموظفون عن تلبية طلبنا الا بعد استحصال النقود والجوازات من الزبائن، وبعدها فقط يخبروننا بإمكانية الحجز أم لا! وهذا شي غير جائز في جميع مكاتب السفر في العالم، هل من المعقول ان يبقى المسافر آخر من يعلم بإمكانية حجزه ام لا؟ وأضاف صاحب المكتب: بصراحة صار الإقبال الآن أكثر على شركات طيران أخرى والتي افتتحت لها فروعاً جديدة في بغداد وهي برغم ارتفاع سعر التذكرة فيها ألا إن التزامهم بالوقت والحجوزات أفضل.

احد المواطنين المتواجدين في مكتب السفر شكا من التأخيرات الحاصلة عادة عند محاولة استرجاع قيمة التذكرة من مكتب العراقية في حالة عدم السفر لأسباب طارئة، فعلاوة على خصم مبلغ قدره ١٠٠ دولار من قيمة التذكرة ألا أن التأجيلات تبدأ بأعذار شتى مثل عدم وجود الموظفة المعنية أو انتهاء وقت الدوام وغيرها، علما ان موظفات المكتب يمتنعن عن التعامل مع أي زبون عند الساعة الواحدة ظهرا في حين أن موعد نهاية الدوام هو الثانية ظهراً. وأضاف الزبون قائلا: (ياريت) تشيرون إلى مسألة تحميل الزبون كلفة خسارة أي من الوصلات المقطوعة بمبلغ ١٠ دولارات حتى في حالة خطأ الموظفة في كتابة الاسم او التفاصيل الأخرى، هل هذه عدالة بربكم؟

طائرات بحاجة للتأهيل

إحدى الإعلاميات، ونحتفظ باسمها هنا، تعرضت لحادث عرضي في مكتب شركة الخطوط الجوية العراقية في السعدون لدى مراجعتها لهم لأجل استحصال تذكرة سفر الى لبنان، وعن طبيعة تعامل موظفي المكتب معها قالت: في كل مراجعاتي السابقة للمكتب ذاته نجابه بعراقيل عدة وعدم ترحيب بنا من قبل موظفات المكتب بالتحديد، فهن متباطئات في عملهن ولا يعرن الزبون أهمية تناسب مكانة وسمعة شركة الخطوط الجوية، والغريب هو عدم وضوح التعليمات لديهن، واستذكرت محدثتي أحدى الحالات التي حصلت معها وأدت الى خسارة دائرتها أكثر من عشرين بطاقة كانت مخصصة لوفد من الخارج ولكنها لم تستخدم وكان المفروض استرجاع مبالغها او استقطاع جزء من المبلغ وإعادة الباقي ولكنها لم تفعل برغم الوعود المتكررة بإرجاعها، وكان عذرهم في النهاية ان الوقت المخصص لاسترجاعها قد نفد!.

أم تبارك القادمة تواً من رحلة على متن العراقية لفتت الى موضوع بطاقات السفر التي كانت صالحة لمدة سنة كاملة، في حين أصبحت الآن نافذة لمدة شهرين فقط ودون أعلام الزبون المسبق، مع عدم رد المبلغ أو حتى استقطاع جزء منه، كما ان الطائرات العراقية قديمة بالقياس الى الطائرات الحديثة العاملة على الشركات الأخرى، اما الخدمة فتكاد تكون معدومة داخل الطائرة. وطالبت بأهمية ان تتمتع الشركة العراقية بأساليب أفضل للتعامل مع الزبون لتكسب ثقته ورضاه مع وجود أكثر من ١٢ شركة خطوط عربية وعالمية منافسة لها في العراق.

لا تصريحات للصحافة!

وأمام تلك المشاكل حملت أوراقي ومعي مصور الجريدة الى مكتب شركة الخطوط الجوية في السعدون وهناك التقيت السيد أبو علاء مدير المكتب وبعد أن أخبرته بالمشاكل والشكاوى التي احملها اخبرني انه غير مخول بالتصريح للصحافة ولابد من استحصال موافقة مدير شركة الخطوط الجوية الكابتن كفاح، ولكنه عاد وقال سأخبرك بردنا على ما تحملين من ملاحظات بشكل شفاهي واولي على ان تستحصلي الموافقة لاحقا، وعدته بذلك وجرى اللقاء، ولما حاولت الاتصال بالكابتن كفاح فيما بعد كان عدم الرد والتهرب من الحديث للصحافة حليفنا في كل مرة ولم اجد بداً من نشر ما ورد على لسان مدير مكتب العراقية ابو علاء لتوضيح الامور الذي قال لنا بشأن المشاكل التي تحدث عنها مدراء مكاتب السفر الأهلية في التعامل معهم وشيوع الروتين وشحة تذاكر السفر:

نعمل الآن بنظام الحجز الآلي ولا وجود لعملية الحجز اليدوي، وقد كنا قبلا نعمل بنظام الحصص للمكاتب أي نوزع الحجوزات على المكاتب الموزعة على مناطق بغداد بالتساوي، ويحدث ان تنفد حجوزات مكتب ما فنعمد الى الاتصال بأحد المكاتب لأجل السؤال بوجود تذاكر غير مقطوعة لحد الآن فعندما يأتينا مسافر ويريد حجز طائرة نعمد الى مساعدته والاتصال بأحد المكاتب التي نعرفها للاستفسار حول موضوع ان كان لديه تذاكر شاغرة ام لا.

ولما كاشفته بأمر الإقبال على شركات السفر العالمية أكثر من العراقية، دافع بشدة قائلا: معلوماتك غير دقيقة، فهناك سفرتان يومياً على متن الطائرات العراقية وتصل بمقاعد كاملة بلا أي شاغر وقد تفاوضنا مع دبي حالياً لأجل فتح خطوط اخرى علاوة على انخفاض سعر التذكرة العراقية مقابل مثيلاتها في الخطوط الاخرى، وحالياً نحن في طور تأجير طائرات أخرى لاستيعاب الزخم وفتح خطوط أخرى وعمل اتصال آلي بين الدول حتى يتمكن المسافر من تأمين سفره فيما اذا مر بدول او بمطارات عديدة، وعن حجز المكاتب الأهلية فقد جرى اعتماد الحجز على الأيميل حتى لا نكلفهم عناء متابعة التأشيرات والمتابعات الأخرى.

مخاوف من تصاعد اعمال عنف بعد تفجيرات آب في البصرة

محال مغلقة وتواجد امني واسع في الشوارع

تحقيق وتصوير
ضياء ثابت السراي

(المكان)،البصرة عاصمة العراق الاقتصادية،(الوضع العام)، محال تغلق بوقت مبكر على خلاف العادة،والشوارع شبه خالية، اما الناس في البصرة فيقولون ان هجمات آب الارهابية حطمت مقاييس الامان والوضع الامني،وتركت البصريين والسياح الاجانب والعرب في شكوك حول امنهم وسلامتهم.

هذه القصة التي لاتزال مفتوحة بلا نهاية،تسعى قوات الجيش والشرطة العراقية لتطويقها ووضع نهاية مناسبة لها،من خلال تركيز اهتمامها على المناطق المدنية للحيلولة دون حصول هجمات ارهابية اخرى. مختصو الامن في البصرة يقولون: هكذا قياسات صممت ليس فقط لحماية المدنيين،ولكن لحماية سمعة المحافظة كمدينة امنة للاستثمار والسياحة.

"في حقيقة الامر ان ماحصل قد اثر على الاستثمارات وعلى النشاط السكاني في البصرة "كما يقول شلتاغ عبود محافظ البصرة، مشيرا الى تصاعد وتيرة الاحداث الارهابية في الاونة الاخيرة." نحن نسعى لحفظ الامن والاستقرار للشركات المستثمرة وتامين محيط وبيئة امنة لها "بحسب شلتاغ.

تنامي العنف الذي تزامن مع الفراغ العسكري والفراغ السياسي مضاف اليه انتظار العراقيين ستة أشهر بعد آخر انتخابات برلمانية لهم في الوقت الذي لاتزال فيه المفاوضات مستمرة لتاليف الحكومة الجديدة،فضلا عن الانسحاب الاميركي العسكري كلها مجتمعة فاقمت الاحوال سوءا وصعدت من غضب المواطن البصري.

المختصون الامنيون من العراقيين والاميركان وأولئك الذين استعانت بهم الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق ابدوا قلقهم من أعمال العنف تلك التي يرونها ستستمر ضد قطاع النفط وذلك لتخويف المستثمرين الاجانب ولزعزعة الاستقرار في البلد الذي يعتمد على عائدات النفط بنسبة ٩٥٪ من ميزانيتها.

البصرة المحرك الاقتصادي الاساسي لمستقبل العراق ومركز خطط البلد الرامية لزيادة الانتاج النفطي خلال السبع سنوات المقبلة الى ١٢,٥ مليون برميل في اليوم، ٨٠٪ من هذه الكمية ستنتج في البصرة وستتدفق من المحافظة عبر موانئها الى الخليج العربي،لكنها لاتزال تستشعر المخاطر الامنية التي تشكل هاجساً للعامة والمستثمرين.

وعليه فان البصرة هدف حيوي وفعال،امام طموحات ارهابية ونفعية لميليشيات وصفت تارة بالدينية واخرى بالعسكرية كما يراها مختصو الامن الذين تحدثوا عن نشاط ميليشيات دينية ذات تنظيم حديث لها القوة على الحاق الاضرار بالبنية الاقتصادية البصرية ومن ضمنها الشركات الاجنبية والبعثات الدبلوماسية في المحافظة،وان تلك الجماعات ارسلت رسائلها التعبيرية وغير التعبيرية الى الشركات والى الناس في وقت واحد.

اللجنة الامنية في البصرة اكد مسؤولو مكتبها،انهم يعملون على تعزيز الامن في المحافظة من خلال نصب وسائل مراقبة متطورة في كل طرقات ومناطق المحافظة وتوسيع نطاق الدوريات العسكرية للشرطة والجيش واتباع وسائل احترازية من ضمنها تقوية اجهزة المخابرات والاستخبارات والمعلوماتية.

ويقول رئيس اللجنة الامنية في محافظة البصرة علي غانم "ليس هنالك تهديد مباشر لمرافق النفط في البصرة "،وان" قوى الامن في البصرة على استعداد تام ولديها خطط فعالة لايقاف اي تهديد يشبه ماحصل في آب الماضي" .

وأضاف غانم "انا متفائل حيال مستقبل الامن في البصرة على الرغم من العنف الذي يشهده البلد" .

لكن جبار امين،رئيس مجلس محافظة البصرة اتهم مسؤولي الامن في المحافظة بالفشل في تنفيذ الخطط الامنية الجديدة كما اتهم اجهزة الاستخبارات مؤكدا أن هذه الخطط لن تسمح بتطور وتنامي مستويات الازدهار الاقتصادي في المحافظة.

وبين انه "دعا الى محاسبة مسؤولين امنيين في المحافظة عن الاحداث التي جرت في آب الماضي " .

في الوقت ذاته فان البصريين في منازلهم واعمالهم باتت معطلة خصوصا مع اقتراب عيد الفطر المبارك ودخولهم الاسبوع الاخير من شهر رمضان، ينتظرون الفرج وعودة المياه الى مجاريها.

احد المتسوقين في سوق العشار قال "مركز البصرة اصبح ثكنة عسكرية،بسبب الاعداد المهولة للنقاط العسكرية ومفارز التفتيش والتجوال المستمر لمركبات العسكر والشرطة،والتي اغلقت الطرقات وحددت طريقاً واحداً يدخلك إلى سوق العشار،مما يضطرك للسير مسافة طويلة حتى تستطيع الوصول الى السوق والحصول على ماتنوي تبضعه،والحال ذاته لباقي الاسواق البصرية" .

نقاط التفتيش بدات تطبق قوانين ايقاف المركبات التي لاتحمل لوحات تسجيل، ومنعها من دخول المدن فيما هذا الامر يتعارض مع واقع البصرة التي تعد مورداً أساسياً لدخول تلك المركبات عبر الموانئ البحرية،وهي ليست كباقي المدن التي يحق لها اتباع هذا الاجراء،الامر الذي ازعج التجار وخصوصا تجار المركبات الذين تعطلت شحنات كبيرة لهم في الموانئ وفي مخافر ومراكز شرطة المحافظة.

المحلل السياسي قاسم حنون قال " على المسؤولين الامنيين اعادة النظر بكل مفاتيح الخطة الامنية المستهلكة التي تسير عليها القوات الامنية جيشاً وشرطة في العراق عقب حصول اي عمليات ارهابية "

ان ماحصل سيؤخر حركة الاستثمار،والجهاز الامني عليه ان يعيد الثقة للشركات الاجنبية والمحلية لتعود لمباشرة اعمالها مرة اخرى،والتي انعكست بقوة في البيئة الامنية.وبعد تشكيل حكومة جديدة مع برنامج وطني لملء الفجوات والشقوق،ستكون هنالك امكانية تحقيق الازدهار في البصرة.

ماذا فعلت للعراق خلال السنوات السابقة ؟

فك الارتباط الحكومي سيرفع من فاعلية منظمات المجتمع المدني

رند طلال

تعد تجربة المنظمات غير الحكومية في العراق، من التجارب الجديدة التي رافقت عملية التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي، إلى النظام التعددي الديمقراطي، وأسهمت في تأسيس النواة الأولى للديمقراطية، فضلاً عن دورها الفاعل والمؤثر، في نشر وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان في البلاد، لكن هناك دور آخر ومهم تلعبه هذه المنظمات في عملية بناء الدولة التعددية الحديثة، ألا وهو الدور الرقابي والمساند للأداء الحكومي، الذي يقوم بالمشاركة مع الحكومات في عملية صنع القرارات ورسم السياسات، وهذا هو الدور الذي تمارسه جميع المنظمات غير الحكومية، العاملة في الدول ذات الديمقراطيات العريقة، ويبقى التساؤل هل تمكنت المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق من ممارسة هذا الدور؟

وللوقوف على حقيقة هذا الأداء وفاعليته، كانت لنا وقفات مع المختصين والناشطين في هذا المجال.

الحكومة العراقية تنظر بعداء الى المنظمات

أكدت الناشطة والخبيرة القانونية بحقوق الإنسان د. بشرى العبيدي، في تقييمها للدور الرقابي للمنظمات على الأداء الحكومي قائلة: تعلم غالبية مؤسسات المجتمع المدني هذا الدور، ولكن القلّة منها تعيه، لأنه يحتاج إلى فهم أساسي لعمل ودور منظمات المجتمع المدني أصلاً، وقليلة هي منظماتنا التي تعي مسؤوليتها السياسية الإنسانية وليس الربحية او التجارية، من جهة أخرى.

وأضافت العبيدي: هل تعي الحكومة العراقية هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني؟ باعتقادي لا على الرغم من النص على اهتمامها وتفعيلها لهذه المنظمات في المادة ٤٥ -١ من الدستور، الا انه كغيره من النصوص التي تتعلق بحقوق ومصالح الجماهير "حبر على ورق"، موضحة: ما يؤسف له ان الحكومة العراقية تنظر بعداء الى هذه المنظمات، على أساس أنها تخطط وترمي لإسقاطها، عندما تكشفها امام الآخرين وتنتقد أداءها، لذلك انا لن ألوم مؤسسات المجتمع المدني في ضعف او عدم بروز دورها الرقابي هذا بشكل واضح، لانها ليست الملومة، لا بل المهددة من الحكومة، وهذا التهديد يعيق أداءها لدورها في المجتمع.

وبشان ما قامت به المنظمات من تغيير للقوانين أشارت العبيدي: الى ان عمل المنظمات غير الحكومية لم يكن بمستوى الطموح، على الرغم من مطالباتها الكثيرة جدا الجهات التشريعية، وتقديمها مشاريع قوانين، ومشاريع تعديل ألا أنها لم تجد أذنا صاغية، ومن بين الآثار القليلة لها، قانون منظمات المجتمع المدني، اذ كان للمنظمات هذه دور في إقراره ووجوده.

مبادرات مبعثرة

فيما وصف الناشط بحقوق الإنسان الأستاذ فلاح الالوسي، دور المنظمات المحلية الرقابي خلال السنوات السبع الماضية، بالضعيف المفتقر للوعي الكامل لمفهوم المراقبة وآليات العمل، والتي تتضمن الكثير من التفاصيل، من أهمها امتلاك المعرفة الدستورية، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب مهارات الرصد والتحشيد وعمل الحملات، لذا فما نتج عن المنظمات طوال تلك الفترة، ليس إلا مبادرات مبعثرة تنقصها الجدية والعمل المؤسساتي الواثق، مضيفاً: وهذا يبرر عجزها عن التصدي لانتهاكات الحكومة، وتفشي الفساد بأشكاله، وتراجع مستوى الخدمات، وتصاعد الصراعات السياسية على حساب الإضرار بالشارع العراقي، دون أي ردة فعل أو أدنى مستويات الموقف المقابل.

وأشار الالوسي: رغم شريط الإخفاقات الطويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية، إلا انها نجحت في أهم مفصل لمستقبل عملها، حيث تكلل نضالها على مدى سنوات في إقرار قانون ينظم عملها، من بعد أن نجحت في تحريره من الكثير من القيود والمخالفات، وتضمينه أهم مفاصل المعايير الدولية لعمل المنظمات.

تتقاعس عن الدور الرقابي

وأوضح الناشط في حقوق الإنسان فؤاد فليح حسن: إن من أهم الأدوار التي من المفروض إن تلعبها منظمات المجتمع المدني هي الرقابة على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، لكن مع الأسف باتت اغلب منظمات المجتمع المدني في العراق، تتقاعس عن تأدية هذا الدور الجوهري والمهم في فلسفة وجودها والأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بالمنظمات، ومنها ما يتعلق بالسلطات الثلاث، مستطرداً: وهنا اذكر مثالاً لا للحصر وهو أن من يجيز للمنظمة العمل في العراق، هو السلطة التنفيذية وهذا بحد ذاته يمنع المنظمات من الرقابة على هذه السلطة، خشية سحب أجازة العمل من المنظمة.

وأكد حسن: ان منظمات المجتمع المدني في العراق حديثة العهد، إذا ما قورنت بدول ومجتمعات اخرى، وبالتالي أن أداءها يأتي متناسبا طرديا مع عمر أو فترة عمل هذه المنظمات، فلذلك أجد من الصعب أن أشير إلى إنها استطاعت إن تكشف فساداً مالياً أو إدارياً في مؤسسات الدولة، لكنها اسهمت بتغيير العديد من القوانين، التي شرعت بمجلس النواب العراقي، ومن هذه القوانين قانون تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني الذي اقر قبل أشهر.

الدور الرقابي على الحكومة المقبلة

وعن الدور الرقابي المنتظر لمنظمات المجتمع المدني، على اداء الحكومة المقبلة أكدت د. بشرى: ان دورها المقبل كبير جداً، وعلى ما نرى منذ الآن هناك "شدّة حبل"، وهمّة كبيرة جدا في القيام بدورها الأصلي في رصد وتقويم أداء الحكومة، فقد تم تأسيس "مجموعة تعزيز الديمقراطية"، المتكونة من عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والإعلاميين مهمتهم تتوزع على ثلاثة محاور، هي المحور الخاص بالعمل البرلماني، والمحور الخاص بحرية الإعلام، والمحور الخاص بالأحزاب السياسية، منوها إلى ان "المجموعة" تقوم برصد أدائهم خلال السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وكتابة تقرير بشأن هذا الأداء يرصد السلبيات والايجابيات، ومن ثم يتم رفعه الى الجهات المختصة، عندها هذه الجهات ستقيم بنفسها أداءها، ولها ان تعدّل منه، او ان تبقى على حالها، وفي الحالتين هي من سيتحمل مسؤولية القرار الذي ستتخذه حيال هذا التقرير.

تركيز وتكامل ادوار

فيما أكد الالوسي: ان على المنظمات ان تستثمر فرصة إقرار القانون، وتحديد انطلاقات عمل منهجية، تستند إلى وقفة نقد وتقييم قاسية لمسيرة السنوات الماضية، وتعتمد التنسيق والتشبيك، وتركن الى التخصص والتركيز وتكامل الأدوار، في التخطيط لستراتيجيات عمل وتغيير تراكمية طويلة الأمد، لتحقيق إنتقالة حقيقية بالعراق نحو الديمقراطية.

الضغط لتعديل قانون المنظمات

بينما أوضح حسن: أن تقويم العمل الحكومي يحتاج إلى مراقبة حثيثة، وأيضا إلى حملات ضغط (لوبي) كبيرة، ومتواصلة من اجل تغيير أداء معين للحكومة، لاسيما إن التيارات السياسية التي أدارت البلد في الفترة السابقة، هي ذاتها التي ستدير الحكم في العراق للفترة اللاحقة، وبالتالي فإن أداء الحكومة سيكون ذاته، مشددا: ان على منظمات المجتمع المدني في الفترة المقبلة، العمل على تغيير الجهة الحكومية التي تمنح المنظمات إجازات العمل، والضغط على البرلمان لتعديل قانون المنظمات، وخصوصاً استحداث هيئة مستقلة ومرتبطة بمجلس النواب العراقي، بدلاً من دائرة المنظمات التابعة لأمانة مجلس الوزراء، وبالتالي محاولة ابعاد هذه المنظمات من التسييس الحكومي، لتكون مستقلة في قراراتها وبهذا ستكون أكثر فاعلية من ذي قبل.